التقرير السنوي

٢٠٠٠

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي الأمير حمزة بن الحسين ولي العهد المعظم

مجلس الإدارة

الرئيس :

بنك الإسكان للتجارة والتمويل	**السيد زهير الخوري**

نائب الرئيس :

البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار	**السيد موسى شحادة**

الأعضاء :

البنك العربي	**السيد مفلح عقل**
البنك الأهلي الأردني	**السيد نبيل وهبة**
البنك الاردني الكويتي	**السيد محمد ياسر الأسمر**
البنك العقاري المصري العربي	**السيد سمير مهدي**
سيتي بنك	**السيدة سهير العلي**
البنك المركزي ـ عضو مراقب	

مدير الجمعية

عضو مجلس الإدارة المنتدب السيد مفلح عقل

فاحصو الحسابات

السادة مأمون فروقة وشركاه

أعضاء الجمعية

البنوك التجارية وبنوك الاستثمار

١ ـ بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
٢ ـ بنك الأردن
٣ ـ بنك الأردن والخليج
٤ ـ البنك الأردني الكويتي
٥ ـ البنك الأردني للاستثمار والتمويل
٦ ـ بنك الاستثمار العربي الأردني
٧ ـ بنك الإسكان للتجارة والتمويل
٨ ـ البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار
٩ ـ البنك الأهلي الأردني
١٠ ـ بنك HSBC
١١ ـ مصرف الرافدين
١٢ ـ سيتي بنك
١٣ ـ بنك الشرق الأوسط للاستثمار
مجموعة سوسيتيه جنرال
١٤ ـ بنك الصادرات والتمويل
١٥ ـ البنك العربي ش.م.ع
١٦ ـ البنك العقاري المصري العربي
١٧ ـ بنك فيلادلفيا للاستثمار
١٨ ـ بنك القاهرة عمان
١٩ ـ بنك ستاندرد تشارترد كرندليز
٢٠ ـ بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)

مؤسسات الاقراض المتخصصة

٢١ ـ شركة بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان (بيتنا)
٢٢ ـ بنك الإنماء الصناعي
٢٣ ـ مؤسسة الإقراض الزراعي
٢٤ ـ بنك تنمية المدن والقرى

المحتويات

الصفحة

كلمة رئيس مجلس الادارة ١١

أولا: نشاطات الجمعية ١٢

انتخاب مجلس إدارة جديد ١٢

اجتماع الهيئة العامة ١٢

زيارة رئيس وأعضاء مجلس ادارة الجمعية الى السيد رئيس الوزراء ١٣

المجلس الاقتصادي الاستشاري ١٣

مشروع قانون مؤسسة ضمان الودائع ١٤

مشروع قانون معدل لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين ١٤

مشروع قانون البنوك الجديد ١٤

قانون الشركات ١٤

قانون التنفيذ على الأموال غير المنقولة ١٥

قانون اصول المحاكمات المدنية والتشريعات ١٥

شرط اللجوء للتحكيم في نماذج عقود الاقتراض ١٥

رسوم طوابع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته ١٥

اجراءات دائرة الاراضي والمساحة في التنفيذ على العقارات الضامنة لديون العملاء ١٦

مشروع تأسيس شركة استثمار عقارية بين البنوك ١٦

قانون هيئة الأوراق المالية ١٧

تسنيد / توريق القروض (Securitization) ١٧

اصدار وتداول شهادات الايداع واسناد قرض للبنوك ١٧

تمويل القروض الصغيرة جدا (Micro Finance) ١٧

المخصصات على الحسابات المصنفة ١٨

الشيكات المرتجعة ١٨
مواعيد تسليم البنوك التقارير المالية ١٨
مشروع اعداد البيانات المالية الربع سنوية ١٩
توظيفات البنوك لموجوداتها بالعملات الاجنبية ١٩
اجراءات حفظ الوثائق لدى البنوك ١٩
الميعاد المحدد لتقديم الشيكات للوفاء ١٩
الشبكة الوطنية للخدمات الالكترونية في الأردن (SWITCH) ٢٠
حوالة الحق ٢٠
الندوات الداخلية والمحاضرات ٢٠
الزامية ترخيص البرامج الخاصة بشركة مايكروسوفت ٢١
تعديل رسوم العضوية ٢١
تبادل المعلومات ٢١
الوضع المالي للجمعية ٢١
ثانياً: التطورات المصرفية ٢٢
التفرع المصرفي ٢٢
سوق القروض المجمعة ٢٦
الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة ٢٨
الميزانية الموحدة لفروع البنوك الاردنية العاملة في الاراضي الفلسطينية ٣٢
العاملون في الجهاز المصرفي ٣٣
ثالثاً: البيانات المالية الختامية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠٠٠ ..... ٣٧

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة اعضاء جمعية البنوك المحترمين

يسر مجلس ادارة الجمعية ان يضع بين ايديكم التقرير السنوي الثاني والعشرين الذي يتضمن عرضا لابرز النشاطات التي قامت بها الجمعية خلال عام ٢٠٠٠ ضمن المبادىء والأسس التي ينص عليها نظامها الأساسي وتحددها الهيئة العامة.

واجهت المسيرة المصرفية الأردنية في عام ٢٠٠٠ تحديات كثيرة في ظل استمرار مظاهر التباطؤ في النشاط الاقتصادي نتيجة للتوتر السياسي الذي يخيم على المنطقة اثر تعثر عملية السلام والاحداث التي تشهدها المناطق الفلسطينية منذ شهر ايلول ٢٠٠٠، الا ان مؤسساتنا المصرفية استطاعت التأقلم مع هذه الظروف وواصلت اداء دورها المطلوب في هذه المرحلة خاصة في مجال حشد المدخرات الوطنية ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني بشكل قروض وتسهيلات مصرفية لكل من القطاعين العام والخاص واستطاعت ان تحقق نسب نمو مرضية في موجوداتها وتسهيلاتها وودائعها.

يغتنم مجلس ادارة الجمعية هذه المناسبة ليزجي جزيل شكره الى جميع الاعضاء على ما قدموه من دعم مادي ومعنوي للجمعية وليعرب عن شكره الى معالي محافظ البنك المركزي واجهزة البنك المختلفة على تعاونهم مع الجمعية وتجاوبهم مع اقتراحاتها وتوصياتها.

رئيس مجلس الإدارة

زهير الخوري

أولاً : نشاطات الجمعية

في عام ٢٠٠٠ وهو العام الثاني والعشرين من عمر الجمعية، انتخبت الهيئة العامة مجلس ادارة جديد، واعادت النظر في رسوم الاشتراك السنوي الثابت، بينما عالج مجلس الادارة مجموعة من المواضيع المصرفية ذات الشأن، وكثفت الجمعية خدماتها التثقيفية من محاضرات وندوات وواصلت اصدار مجلة «البنوك في الأردن» وادارة قسم المعلومات المركزي الذي يتولى تبادل المعلومات بين البنوك حول العملاء الذين يدأبون على سحب شيكات على حساباتهم دون وجود رصيد كاف اضافة الى الدفاع عن مصالح اعضائها في شتى المحافل، مما يستدعي تعاونا وتنسيقا كبيرين بين اعضائها انفسهم. وفيما يلي موجز لأهم نشاطات الجمعية خلال هذا العام.

انتخاب مجلس ادارة جديد

جددت الهيئة العامة لجمعية البنوك في الأردن الثقة بمجلس ادارة الجمعية السابق حيث فاز المجلس بالتزكية خلال اجتماع الهيئة العامة الذي عقد برئاسة السيد زهير الخوري رئيس مجلس ادارة بنك الاسكان / رئيس الجمعية.

وللدورة الخامسة على التوالي انتخب مجلس ادارة الجمعية السيد زهير الخوري رئيسا لمجلس الادارة، فيما تم انتخاب السيد موسى شحادة نائب رئيس مجلس الادارة / المدير العام للبنك الاسلامي الاردني نائباً للرئيس.

اما اعضاء مجلس الادارة الذين فازوا بالتزكية فهم السادة البنك العربي والبنك الاهلي الاردني والبنك الاردني الكويتي والبنك العقاري المصري العربي وسيتي بنك، فيما يحتفظ البنك المركزي بعضوية مجلس الادارة كمراقب.

اجتماع الهيئة العامة

عقدت الهيئة العامة لجمعية البنوك اجتماعها العادي السنوي حيث صادقت فيه على تقرير مجلس الادارة لعام ١٩٩٩ وعلى الحسابات الختامية وتقرير مدققي الحسابات لعام ١٩٩٩، واقرت الموازنة التقديرية لعام ٢٠٠٠، واعادت تعيين السادة مأمون فروقة وشركاه كمدققين قانونيين لحسابات الجمعية لعام ٢٠٠٠.

وتحت بند أية امور اخرى مستجدة ناقشت الهيئة العامة اقتراحاً لتعديل البند (أ) من المادة (٣) من النظام الأساسي للجمعية الذي ينص على ما يلي : (تؤسس في المملكة جمعية تسمى «جمعية البنوك في الأردن» تضم الاعضاء المنصوص عليهم في المادة (٨) من هذا النظام)، ليصبح «تؤسس في المملكة جمعية تسمى «جمعية البنوك الأردنية» تضم الاعضاء المنصوص عليهم في المادة (٨) من هذا النظام.» وقد قررت الهيئة العامة احالة الموضوع الى المستشار القانوني للجمعية لتقديم توصياته الى مجلس ادارة الجمعية حول قانونية تغيير الاسم تمهيداً لعرضه على اجتماع مقبل للهيئة العامة، علما انها الجهة المخولة بتعديل احكام النظام الاساسي للجمعية وذلك استناداً للنظام الأساسي للجمعية/ الفصل السابع ـ الاحكام الختامية (المادة ٢٠) والتي تنص على ما يلي «يتم

تعديل احكام هذا النظام بقرار يصدر عن الهيئة العامة في دورة استثنائية او عادية».

زيارة رئيس واعضاء مجلس ادارة الجمعية الى السيد رئيس الوزراء

التقى السيد علي ابو الراغب رئيس الوزراء في مكتبه بدار رئاسة الوزراء مع السيد زهير الخوري رئيس الجمعية واعضاء مجلس ادارتها في اجتماع تم خلاله التباحث في مختلف القضايا التي تهم القطاع المصرفي في الأردن، وشؤون الاقتصاد الوطني. واكد السيد ابو الراغب خلال اللقاء ان الحكومة ماضية في تطبيق التشريعات الاقتصادية المتطورة الهادفة الى تفعيل اداء الجهاز المصرفي الاردني، وتنشيط العملية الاقتصادية بشكل عام. مشيراً الى ان الحكومة بتطبيق التشريعات التي جرى اقرارها خاصة قانون البنوك والقوانين الاخرى المتعلقة بالمؤسسة الاردنية لضمان الودائع، والتي سيكون لها دور مهم وكبير في عملية التنمية الاقتصادية وتعزيز فعاليات الاقتصاد الوطني، كما دعا البنوك الاردنية الى دعم الاجراءات الحكومية المتعلقة بقروض الاسكان لموظفي الدولة وتعامل البنوك بمرونة مع طلبات المقترضين. واشاد السيد رئيس الوزراء بتجاوب البنوك مع البنك المركزي في قضية الشيكات المرتجعة داعيا الى استمرار التجاوب والتعاون في هذا المجال لان هذه القضية تهم الاقتصاد الوطني بفعالياته المختلفة ولها تأثير مباشر فيه، مؤكداً على ضرورة تجاوب البنوك مع خطوات الحكومة في معالجة اوضاع الشركات المتعثرة. كما دعا جمعية البنوك للعمل على صياغة وبلورة افكار تساعد على زيادة فاعلية ونشاط السوق المالي وتزويد الحكومة بها لتحريك هذا السوق الهام والفاعل مشيرا الى ان هناك توجهات لدى الحكومة لتخفيض اسعار الفوائد على القروض، كما تطرق السيد الرئيس الى موضوع ضريبة الدخل وقال ان الحكومة الآن بصدد دراسة قانون ضريبة الدخل وتقييمه وامكانية تخفيض الشرائح العليا والتنسيق في هذا المجال مع جمعية البنوك وتبادل الافكار معها مشيراً الى مطلب البنوك كافة بتخفيض ضريبة الدخل على ارباحها البالغة حاليا ٣٥٪ ليتساوى مع سقف الضريبة المفروضة على باقي الشركات المساهمة العامة من باب تحقيق العدالة والمساواة.

كما تم خلال اللقاء بحث توصيات الدراسة التي قدمتها جمعية البنوك للمجلس الاقتصادي الاستشاري لجلالة الملك ومدى التزام الحكومة بتنفيذها تلك التوصيات اضافة الى بحث عدد من الموضوعات المشتركة بين الحكومة والقطاع المصرفي. وخلال اللقاء أعرب رئيس واعضاء مجلس ادارة الجمعية عن ارتياحهم لاجراءات الحكومة التي من شأنها بث روح التفاؤل والتطلع نحو مستقبل اكثر اشراقا وشفافية مثمنين دور الحكومة في تنشيط العملية الاقتصادية واعربوا عن تقديرهم لعقد هذا اللقاء متطلعين الى عقد المزيد من اللقاءات المستقبلية لاستمرار التباحث والتواصل والحوار حول كافة شؤون الاقتصاد الوطني.

المجلس الاقتصادي الاستشاري

تابعت الجمعية عمل فريق العمل (لجنة البنوك) المنبثقة عن المجلس الاقتصادي الاستشاري واخذت علما بالتقرير الذي قدم الى حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله في جلسة المجلس الاقتصادي الاستشاري بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢ وبموافقة جلالته على اعتماد التوصيات الواردة في تقرير فريق العمل المشار اليه اعلاه، ودراسة تفعيل دور البنوك في الاردن في دعم عملية التنمية، والجزء الخاص بالمهام المطلوب انجازها من قبل الجمعية.

مشروع قانون مؤسسة ضمان الودائع

ناقشت الجمعية مشروع قانون مؤسسة ضمان الودائع، وبعد دراسة اللجنة القانونية الملاحظات المشتركة التي تمثل رأي البنوك حول هذا المشروع رفعت توصياتها الى المجلس الذي بدوره درس هذه الملاحظات. كما تم عقد اجتماع ضم عضو مجلس الادارة المنتدب السيد مفلح عقل مع محافظ البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٣ تم فيه شرح وجهة نظر البنوك الاعضاء، وتم ترتيب لقاءات مع اللجنة القانونية واللجنة المالية في مجلسي النواب والاعيان، بهدف طرح افكار البنوك واعطائهم فكرة اوسع واشمل كما تم تزويدهم بمذكرة حول هذا المشروع تضمنت المطالب الموحدة لأعضاء الجمعية وبالتنسيق مع البنك المركزي اعدت لهذا الغرض. هذا وقد صدر قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٧ ايلول سنة ٢٠٠٠.

مشروع قانون معدل لقانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين

درست الجمعية القانون المعدل لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين واعدت مذكرة تضمنت ملاحظات الاعضاء على المشروع وتم تسليمها الى كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الاعيان، كما تم ترتيب لقاء مع اللجنتين المالية والقانونية في مجلس الاعيان، هذا وقد صدر قانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠١ قانون معدل لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٨.

مشروع قانون البنوك الجديد

تابعت الجمعية مشروع قانون البنوك الجديد، وقد شكلت لجنة برئاسة رئيس الجمعية وعضوية عدد من اعضاء مجلس ادارة واعضاء الجمعية عقدت اجتماعاً مع اللجنتين المالية والقانونية في مجلس النواب تم فيه شرح وجهة نظر الاعضاء حول هذا المشروع، هذا وقد صدر قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١.

قانون الشركات

قامت الجمعية بدراسة قانون الشركات في ضوء توجه رئاسة الوزراء بوضع مشروع جديد لهذا القانون بحيث يعالج ما تبين من ثغرات في القانون الحالي رقم ٩٧/٢٢، وبعدها ضمنت ملاحظات اعضاء الجمعية بمذكرة تم ارسالها الى وزارة الصناعة والتجارة.

كما طلبت الجمعية من الاعضاء دراسة توصية المجلس الاقتصادي الاستشاري والخاصة ببدء البنوك بمنح حقوق خيار المساهمة (Stock Options) وتوفير خطط شراء الأسهم (Stock purchase Plans) للموظفين لتنمية الولاء وزيادة ارتباطهم بمؤسساتهم، ووجود صعوبات قانونية تحول دون تنفيذ ذلك وضرورة ادخال تعديلات على قانون الشركات يسمح بمثل هذه الخيارات حتى تتمكن البنوك من تطبيقها. وتم ارسال ملاحظات اعضاء الجمعية حول هذه التوصية الى المجلس الاقتصادي الاستشاري.

قانون التنفيذ على الاموال غير المنقولة

ناقشت الجمعية موضوع قيام بعض المدينين باصطناع التزامات وهمية ناشئة عن عقود العمل واستغلالها للحيلولة بين البنوك وبين تنفيذ اسناد الرهن المقدمة تأميناً للدين. وبعد دراسة هذا الموضوع من قبل اللجنة القانونية للجمعية تم اعداد صيغة لتعديل قانون التنفيذ على الاموال غير المنقولة تم تضمينها بكتاب تم توجيهه الى وزير العدل لمعالجة هذا الموضوع. وان يتم التنسيب الى وزارة المالية باقتراح لتعديل المادة (١٤) من القانون الأصلي من قانون وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣، باعتباره القانون الخاص المنظم لاجراءات رهن الاموال غير المنقولة والتنفيذ عليها، سيما وان القانون المذكور كان يمر بالمراحل الدستورية لتعديل بعض بنوده.

قانون اصول المحاكمات المدنية والتشريعات

بمناسبة قيام السيد رئيس الوزراء بتشكيل لجنة برئاسة السيد وزير العدل للنظر في تطوير قانون اصول المحاكمات المدنية والتشريعات المتعلقة به لتسهيل اجراءات التقاضي وسرعة البت في المنازعات، استمزجت الجمعية اراء اعضائها حول هذا القانون، حيث عمدت الى ايصال هذه الآراء الى الاستاذ صباح البيروتي بصفته عضوا في اللجنة التي تقوم بدراسة القانون.

وتم بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٧ مخاطبة وزير العدل حول الحجز الاحتياطي في الدعاوى التي تقيمها البنوك لدى المحاكم، والتركيز على المادة (١٤١/ ٢) من قانون اصول المحاكمات المدنية، حيث اقترحت الجمعية تعديل نصوص القانون المتعلقة بالحجز الاحتياطي بحيث يتم استثناء البنوك من تقديم كفالة الحجز التي تضمن اي عطل وضرر قد يلحق بالمطلوب الحجز على امواله وذلك تسهيلا لاجراءات التقاضي من حيث سهولة قيام البنوك بتحصيل مديونيتها المترتبة لها، ولكثرة قضايا البنوك التي تشكل نسبة تعتبر عالية لدى المحاكم وخاصة محكمة بداية عمان، وقد تمت الاستجابة لطلب الجمعية وتم استثناء البنوك من تقديم كفالة الحجز مدار الحديث، وصدر قانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠١ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات المدنية بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٨ في الجريدة الرسمية.

شرط اللجوء للتحكيم في نماذج عقود الاقتراض

اطلعت الجمعية على كتاب المستشار القانوني للجمعية بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٥ حول اضافة شرط اللجوء للتحكيم في نماذج عقود الاقتراض المعمول بها لدى الاعضاء، وتمنت على البنوك تضمين عقود الاقتراض لديها بشرط اللجوء الى التحكيم وذلك لاعطاء أي منازعات قد تحدث مستقبلاً صفة الاستعجال في البت.

رسوم طوابع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته

اطلعت الجمعية على كتاب وزارة المالية المؤرخ في ٢٠٠٠/٢/٢ الخاص بقيام وزارة المالية بتحديث وتطوير التشريعات المالية المعمول بها حالياً، ومنها رسوم طوابع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته، ودرست الجمعية ملاحظات الاعضاء والتي ضمنت بكتاب تم ارساله الى وزير المالية بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٠ تبعها اجتماع جانبي مع المختصين في الوزارة لغايات شرح وجهة نظر البنوك.

وقد افادت وزارة المالية في ردها بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢١ انه تم مراعاة جميع الملاحظات الواردة من الجمعية باستثناء بند واحد مع تأكيدها على الاستعداد الدائم للتعاون مع الجمعية.

اجراءات دائرة الأراضي والمساحة في التنفيذ على العقارات الضامنة لديون العملاء

درست الجمعية اجراءات دائرة الاراضي والمساحة في التنفيذ على العقارات الضامنة لديون العملاء، كما استعرضت ملخصا لأهم المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي في هذا الصدد، وتمنت على محافظ البنك المركزي الاردني تبني هذه القضية لأنها قضية مصرفية، وذلك صونا لحقوق الدائنين والمحافظة على اموال المودعين لدى البنوك ومنعا لإطالة الاجراءات بدون وجه حق، كما تم عقد لقاء مع وزير المالية بحضور مدير عام دائرة الاراضي والمساحة تم فيه شرح وجهات نظر القطاع المصرفي في محاولة للتوصل لوضع الية او نصوص قانونية تتضمن حلا لهذه الاشكالات وان يكون القضاء هو المرجع.

وفي طلب من دائرة الاراضي والمساحة تم تعميم مسودة التعليمات الصادرة عنها كما تم تزويدها بآراء البنوك حول هذه المسودة.

وعلى صعيد آخر طلبت دائرة الاراضي والمساحة من الجمعية بيان رأيها في مشروع الغاء تواقيع الشهود على كافة المعاملات والعقود داخل الدائرة بهدف تبسيط الاجراءات والتسهيل على المواطنين ودعم اوجه الاستثمار، وقد ايدت الجمعية هذا التوجه استنادا الى رأي غالبية البنوك مبدية الملاحظتين التاليتين :

١ ـ ان يتم ابقاء توقيع الشهود على معاملات المواطنين الاميين.

٢ ـ ان تقوم دائرة الأراضي بادخال التعديلات اللازمة على انظمتها وتعليماتها والنماذج المستخدمة فيها، بما يتلاءم مع هذا الاجراء في حالة تطبيقه.

مشروع تأسيس شركة استثمار عقارية بين البنوك

درست الجمعية مشروع تأسيس شركة استثمار عقارية بين البنوك، وبعد ان تم استعراض اهداف هذه الشركة وغاياتها والهدف من تأسيسها، وارتأت ان انشاء الشركة هي فكرة جيدة وتجربة جديدة وفريدة تتطلب اجراء المزيد من الدراسة الشاملة والعميقة، وتم تكليف بنك الاسكان والبنك الاردني الكويتي بالتنسيق فيما بينهما لتقديم دراسة تشتمل على الخطوط العريضة للمشروع والتصور العام لهيكل الشركة واطار عملها وجدواها، لعرضها على مجلس ادارة الجمعية تمهيداً لدراستها واتخاذ الاجراءات اللازمة للسير بها بالطرق القانونية لاشهارها، اضافة الى دراسة اخرى حول فكرة ايجاد واحياء بورصة للعقارات كمقدمة لتأسيس شركة استثمار عقارية اسوة بما هو معمول به في بعض الدول العربية مثل مصر ولبنان، وعلى ان يتم التنسيق مع دائرة الاراضي والمساحة ووزارة المالية والبنك المركزي الاردني لوضع الاطار العام لهذه الفكرة واخذ الموافقات المبدئية، وان تنشأ هذه المؤسسة تحت مظلة الجمعية بحث يشارك فيها جميع الاعضاء وذلك لاتاحة المجال لتسييل المحافظ العقارية للبنوك وفق برنامج زمني يعد لذلك وفي مقر يتم استئجاره لهذا

الغرض وبحيث تتحمل الجمعية كلفة ادارته خدمة لاعضائها وبشكل منفصل عن كل البنوك في سوق يحكمه العرض والطلب وتكون لهذا المشروع ادارته الخاصة.

قانون هيئة الأوراق المالية

قامت الجمعية وبناء على طلب من هيئة الأوراق المالية بدراسة لقانون الأوراق المالية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ والتشريعات الصادرة بمقتضاه، لابداء وجهة نظر البنوك ومقترحاتها حول نصوص ومواد القانون تمهيداً لادخال التعديلات الضرورية عليه، ومعالجة اي ثغرات قد تكون ظهرت خلال فترة تطبيقه السابقة.

تسنيد / توريق القروض Securitization

درست الجمعية موضوع تسنيد/ توريق القروض (Securitization) حيث تبقي البنوك على القروض الممنوحة للعملاء في قيودها وحساباتها حتى تاريخ الاستحقاق مما يزيد من تكلفة الاقراض، بينما تتيح عمليات تسنيد القروض، اخراج هذه القروض من الحسابات المالية، مما يمكن البنوك من توسيع قدرتها على المزيد من الاقراض وضمان انتقال السيولة بسهولة، وتشجيعا على تسنيد اجزاء من قروضها من خلال طرح اسناد قرض للاكتتاب (العام او الخاص) من قبل مستثمرين، وبحيث يكون لحملة الاسناد الحق في التدفقات النقدية (الاقساط والفوائد)، وتم التوصية لاعضاء الجمعية لإيجاد الاطار القانوني لذلك بتضمين اتفاقيات القروض بنداً يسمح بالحوالة وباخراج هذه القروض من الحسابات المالية ويمكن البنوك من توسيع قدرتها على المزيد من الاقراض وضمان انتقال السيولة بسهولة.

اصدار وتداول شهادات الايداع واسناد قرض للبنوك

تداولت الجمعية في ضرورة تشجيع اصدار وتداول شهادات الايداع واسناد قرض للبنوك، كما اوصت اعضاءها العمل على اصدار اسناد القرض المتوسط والطويل الاجل التي من شأنها تخفيض كلفة مصادر الاموال واطالة أجال مصادر الاموال لزيادة حجم الاقراض المتوسط والطويل الاجل وتحقيق ادارة افضل للموجودات والمطلوبات وتخفيض مخاطرة اسعار الفائدة.

كما درست الجمعية ايضا محدودية اصدار وتداول الاوراق التجارية واسناد القرض للبنوك والشركات المساهمة العامة وضحالة السوق الثانوي وذلك لصغر السوق الأولي وعدم وجود الية لتحريك السوق الثانوي واهمية تثقيف البنوك حول ميزات اصدار شهادات الايداع واسناد القرض عن طريق التدريب المكثف لموظفيها من اجل تأسيس سوق ثانوي، دون ان يرتب اموالا اضافية على البنوك وذلك لتشجيع اصدار وتداول شهادات الايداع واسناد قرض للبنوك.

تمويل القروض الصغيرة جداً (Micro Finance)

تداولت الجمعية في موضوع تمويل القروض الصغيرة جداً (Micro Finance) وناقشت اهمية حث البنوك على المساهمة في تمويل الصناديق الخاصة بهذه القروض وضرورة التعاون مع المؤسسات الدولية في هذا المجال في مبادرة من البنوك بشكل فردي ومن جمعية البنوك بشكل جماعي، والتنسيق لوضع برامج مشتركة لتمويل صناديق خاصة على ان تقوم البنوك بالاعلان عن هذه البرامج، وذلك

مساهمة من البنوك في معالجة مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل خاصة في المناطق الريفية.

المخصصات على الحسابات المصنفة

في لقاء ضم ممثلين عن جمعية البنوك ومحافظ البنك المركزي الاردني بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٣٠ تم فيه بحث موضوع اسس احتساب مخصصات الديون المصنفة وبشكل خاص المخصصات التي يجب ان تخضع لها الديون المغطاة بضمانات عقارية او عينية مقبولة، حيث ابدى محافظ البنك المركزي تجاوبا مع بعض النقاط التي تم بحثها، اما فيما يتعلق بالحالات التي تكون فيها التسهيلات مضمونة كليا او جزئياً بضمانات عقارية او عينية مقبولة فان قاعدة الاحتساب الحالية للمخصصات على هذه الديون لا تراعي وجود هذه الضمانات لانها تستوجب تكوين مخصصات بغض النظر عن قيمة الضمانات المستوفاة، ولان هذه الضمانات تشكل مصدرا هاما لسداد التسهيلات الممنوحة، حيث ارتأت اللجنة ضرورة اخذها بالاعتبار عند تكوين المخصصات، مع الطلب باعادة النظر في موضوع المخصصات على الجزء المغطى من الدين بضمان عقاري او عيني وتم اقتراح اساس للاحتساب يقوم على تكوين المخصصات لهذه الديون على النحو التالي :

أ ـ تكون المخصصات للجزء غير المغطى بضمان نقدي، كفالة مصرفية مقبولة او عقاري او عيني بالتساوي على مدى سنتين من تاريخ التوقف عن الدفع.
يخضع الجزء الذي يزيد عن ٧٥٪ من القيمة المقدرة (السوقية) للضمانات المقبولة لمخصص مقداره ٥٠٪ سنويا يبدأ تكوينه اعتبارا من السنة الثالثة للتوقف عن الدفع.

ب ـ لا يكون مخصص للجزء المغطى بضمان نقدي او كفالة مصرفية مقبولة.

الشيكات المرتجعة

اطلعت الجمعية على مشروع تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة لعدم وجود رصيد او كفايته والمقترح من قبل البنك المركزي التي سيتم انشاؤها في البنك نفسه وذلك لتنظيم ومتابعة الشيكات المرتجعة بهدف الحد من هذه الظاهرة وآثارها السلبية على كل من البنوك والعملاء والاقتصاد، مع الطلب من الجمعية ابداء الرأي في هذا المشروع، واكد المجلس موافقته على انشاء هذه الوحدة في البنك المركزي، حيث عقدت الجمعية اجتماعاً بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٨ ضم جميع الاعضاء تم فيه دراسة ومناقشة مشروع التعليمات المقترحة لهذه الوحدة حيث خرجت بمقترحات تم رفعها الى البنك المركزي. وقد اصدر البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١ تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة لعدم وجود رصيد او كفايته. هذا وسوف يستمر عمل الجمعية في ادارة قائمة العملاء الموقوف التعامل معهم الى جانب وحدة الشيكات المرتجعة لحين اصدار البنك المركزي تعليمات بخلاف ذلك.

مواعيد تسليم البنوك التقارير المالية

درست الجمعية كتاب بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن) المؤرخ في ١٩٩٩/١٢/١ حول مواعيد تسليم التقارير المالية لكلا من السادة هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الاردني، وناقش صعوبة تلبية المتطلبات الخاصة بالسلطتين المشار اليهما اعلاه وفق التواريخ المحددة من قبل كل منهما، وان البنوك ملزمة مع البنك المركزي الاردني في المواعيد التي حددها لها سابقا لاستلام هذه

التقارير، وقرر احالة الموضوع الى البنك المركزي الاردني لمعالجته بالتعاون مع هيئة الاوراق المالية ومحاولة التوصل معها لاتفاق لتعديل بعض نصوص التعليمات الخاصة بهم وايجاد الحلول المناسبة للبنوك ليتسنى لهم الوفاء بمتطلبات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الاردني في الاوقات المحددة تلافيا لاية مخالفات للقانون قد تحدث من قبل الاعضاء.

مشروع اعداد البيانات المالية الربع سنوية

درست الجمعية المذكرة الخاصة بمشروع عرض البيانات والافصاح الربع سنوي والمعدة من قبل البنك المركزي الاردني، حيث تمت رعاية الجمعية لاجتماعات اللجنة المشكلة والمكلفة بدراسة هذا المشروع، وابدت الجمعية ملاحظاتها حول هذا المشروع والتي تم توضيحها بمذكرة تم ارسالها الى البنك المركزي الاردني، مع التمني بالموافقة على هذه التوصيات والملاحظات واخذها بعين الاعتبار قبل اقرار المشروع بصورته النهائية. هذا وقد تم اعتماد النماذج الخاصة بالحسابات من قبل البنك المركزي الاردني بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٢ على ان تقوم البنوك بتعبئة وتزويد البنك المركزي بها بداية على سبيل التجربة من واقع البيانات المالية للبنوك لشهر حزيران ٢٠٠٠، مع اشارة البنك المركزي الى قيامه لاحقاً بتزويدهم بترميز لتلك النماذج حال الانتهاء من اعداده ليتسنى للبنوك بعدها تجهيز البرمجيات الخاصة بذلك وتزويده بها مكتملة وحسب الاصول وبشكل ربع سنوي اعتباراً من بيانات البنوك للربع الثالث لعام ٢٠٠٠.

توظيفات البنوك لموجوداتها بالعملات الأجنبية

قامت الجمعية بدراسة مشروع مذكرة الى البنوك المرخصة حول توظيفات البنوك لموجوداتها/ مطلوباتها بالعملات الاجنبية وعقدت لهذه الغاية اجتماعاً ضم مندوبين عن البنك المركزي ومدراء الخزينة في البنوك الاعضاء، وتم ارسال ملاحظات البنوك حول مشروع المذكرة الى البنك المركزي الاردني مع التمني بأخذها بعين الاعتبار عند اعداد المذكرة بصيغتها النهائية، واصدر البنك المركزي المذكرة رقم (١٧٩/ ٢٠٠٠) بتاريخ ٥ تموز ٢٠٠٠.

اجراءات حفظ الوثائق لدى البنوك

درست الجمعية موضوع اعتماد اجراءات موحدة ومتعارف عليها فيما بين البنوك في مجال حفظ الوثائق وتصويرها ليؤخذ بها امام القضاء، تطبيقا لنص المادة (٩٢) من قانون البنوك المعمول به حاليا، حيث قررت اللجنة القانونية للجمعية بعد الدراسة ان تشرع البنوك بتطبيق هذه المادة من حيث تصوير المستندات مع الاستمرار في الاحتفاظ بالمستندات الاصلية لفترة من الزمن كاجراء احترازي حتى يستقر القضاء على اجتهاد تطبيق المادة (٩٢) من قانون البنوك.

الميعاد المحدد لتقديم الشيكات للوفاء

اطلعت الجمعية على كتاب بنك الاسكان المتعلق بقرار محكمة التمييز رقم ٢٢٥٩/ ٩٩ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٦ والصادر بناءً على التمييز المقدم من بنك الاسكان والمتضمن خلاصة ما توصلت اليه محكمة التمييز من مبادىء ان عدم تقديم المستفيد الشيك للبنك للوفاء بقيمته خلال ثلاثين يوما لا يمنع من تقديمه بعد مرور هذه المدة طالما ان الشيك تتوفر فيه الشروط التالية :

* ان للشيك مقابل وفاء

* ان الشيك مسحوب سحباً صحيحاً

* ان الساحب لم يقدم للبنك اي اعتراض على صرفه.

* لم تنقض مدة خمس سنوات على الميعاد المحدد لتقديمه للوفاء وهي المدة التي يسقط بعدها دعوى حامل الشيك تجاه المسحوب عليه في تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الشيك للوفاء حسب المادة (١/٢٧١) من قانون التجارة الاردني.

وارتأت اللجنة القانونية بعد دراسة القرار انه متفق مع القانون، وتم تعميم كتاب بنك الاسكان على اعضاء الجمعية اضافة الى نص قرار محكمة التمييز.

الشبكة الوطنية للخدمات الالكترونية في الأردن (SWITCH)

اطلعت الجمعية على كتاب البنك الاهلي الاردني المؤرخ في ١٩٩٩/١١/٢١ والخاص بموضوع الشبكة الوطنية للخدمات الالكترونية في الأردن (SWITCH)، والية عملها والبنوك التي اشتركت فيها، واقترح المجلس السير في هذا المشروع وتم تفويض ادارة البنك الاهلي الاردني بتوجيه دعوة للبنوك الاعضاء لعقد اجتماع يتم فيه تقديم مزيداً من الشرح حول هذه الشبكة واهدافها وخطوات تأسيسها بهدف اعطاء فرصة اكبر للبنوك للمشاركة فيها. علما بأن هناك شبكة قائمة تضم عشرة بنوك وهي (شركة الجونت) والتي يمكن ان تصبح نواة للشركة المقترحة اما بالانضمام اليها او بشرائها من شركة الفيزا، كما تم ايضا عقد اجتماع تم بين الدكتور رجائي المعشر وعدد من ممثلي البنوك الاعضاء حيث رحب المجتمعون بالاقتراح الثاني والخاص بفصل شبكة الجونت عن الفيزا وشراء الجونت من قبل الشركة الجديدة وبحيث يتم تقييم سعر شرائها من طرف محايد.

حوالة الحق

درست الجمعية موضوع الاتفاق على صيغة موحدة للبند المقترح ادراجه في اتفاقيات القروض والمتعلق بحوالة الحق، واعدت لجنة مصغرة من اللجنة القانونية صياغة موحدة لهذا البند، كما اوصت الجمعية اعضاءها ادراج هذه الصيغة في عقود التسهيلات لديها.

الندوات الداخلية والمحاضرات

واصلت الجمعية برامجها الثقافية وعقدت تسع محاضرات وندوات تناولت المواضيع التالية :

انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية، والتحكيم في القضايا المصرفية واثره على تسوية المنازعات، والاقتصاد الجديد والاستثمار فيه، والسياستان المالية والنقدية في ظل التطورات الاقليمية والدولية : نظرة مستقبلية، وتشريعات التجارة الالكترونية واستعمالاتها في البنوك ونطاق مسؤولية المصرف والوسائل القانونية الالكترونية في الاثبات، وماذا تقدم اتفاقية الشراكة الامريكية الاردنية للاقتصاد الاردني.

كما تم تنظيم ندوة بالتعاون مع نقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين حول دور القطاع الخاص المحلي في تمويل وتنفيذ المشاريع الانشائية.

الزامية ترخيص البرامج الخاصة بشركة مايكروسوفت

اطلعت الجمعية على كتاب السادة شركة (مايكروسوفت) المؤرخ في ٢٠٠٠/١/٢٥ حول الزامية ترخيص البرامج الخاصة بالشركة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الاعضاء، وتأكيدهم على ضرورة اتصال اعضاء الجمعية بالشركة بشكل مستقل ومباشر للتفاوض معهم واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للحصول على الرخص المطلوبة، وانه لن يكون هناك اي تفاوض مع وكلاء (مايكروسوفت) من قبل الجمعية نيابة عن البنوك مجتمعة.

تعديل رسوم العضوية

درست الجمعية البدائل المقترحة لتعديل رسوم العضوية في الجمعية وذلك بناء على قرار من الهيئة العامة في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٣/٨ القاضي بتفويض مجلس ادارة الجمعية بتعديل رسوم العضوية بوضع سقف أو معادلة جديدة لهذه الرسوم، حيث تقرر الابقاء على اعتماد نفس الأسس المعمول بها حاليا لغايات احتساب رسوم العضوية الثابت وغير الثابت في الجمعية مع تحديد سقف اعلى لرسوم العضوية غير الثابت بمبلغ أربعين ألف دينار كحد اقصى، على أن تسري هذه الرسوم بأثر رجعي اعتبارا من ١٩٩٩/١/١، كما تم التأكيد على الزامية تسوية الرسوم المعلقة (المستحقة وغير المقبوضة) المتراكمة عبر السنوات السابقة والمسجلة كذمة على بعض البنوك الاعضاء وان لا تنسحب الرسوم الجديدة على الماضي، على أن يعاد النظر في امكانية رفع الرسوم الجديدة العام القادم.

تبادل المعلومات

واصلت الجمعية تبادل المعلومات عن عملاء البنوك الذين يسحبون شيكات دون مؤونة، فبلغ عدد الاسماء التي اضيفت الى قائمة هؤلاء العملاء خلال العام (٧١٣) اسما مقابل (٧٥٠) اسما في العام الماضي، منها اسماء كانت بسبب سوء استخدام بطاقة الائتمان، ورفع عن القائمة اسماء (٢١١) عميلا مقابل (٢٠٥) عملاء في العام الماضي، وبذلك اصبح مجموع الاسماء المدرجة على القائمة (٦٧١٨) اسما مقابل (٦٢١٦) اسما في نهاية عام ١٩٩٩ .

الوضع المالي للجمعية

قدرت النفقات الجارية حسب الموازنة التقديرية للجمعية عام ٢٠٠٠ بمبلغ (٢٤٧٤٥٦ دينار)، وقد بلغت النفقات الفعلية (٢٠٨١٣٥ دينار) أي بانخفاض مقداره (٣٩٣٢١ دينار).

وقدرت النفقات الثابتة (الأجهزة والمعدات والأثاث بمبلغ ٨٠٠٠ دينار) في حين بلغت النفقات الفعلية لهذا العام (٦٠٥٧ دينار) اي بانخفاض مقداره (١٩٤٣ دينار).

اما بالنسبة للايرادات فقد بلغت الايرادات الفعلية وفقا للموازنة (٢٧٢٠٥١ دينار) بالمقارنة مع (٥٩٥٨٧٢ دينار) كايرادات مقدرة، اي بانخفاض مقداره (٣٢٣٨٢١ دينار) وذلك بسبب وضع سقف لرسوم العضوية غير الثابتة مقداره اربعين الف دينار كحد اعلى، وبسبب عدم قيام بعض الاعضاء بدفع رسوم العضوية المستحقة عليهم منذ سنوات سابقة.

ثانياً : التطورات المصرفية

التفرع المصرفي :

شهد عام ٢٠٠٠ انضمام خمسة فروع وتسعة مكاتب جديدة الى شبكة فروع الجهاز المصرفي في المملكة ليصبح عدد فروع هذه الشبكة في نهاية العام ٤٤٦ فرعا و ١٥٣ مكتبا.

اشتملت قائمة الفروع الجديدة هذا العام على فرعين لكل من البنك الاسلامي الاردني والبنك الاردني الكويتي وفرع واحد للبنك العربي الاسلامي الدولي. فقد امتدت خدمات البنك الاسلامي لتصل الى منطقة الزرقاء الجديدة في مدينة الزرقاء. والى شارع فلسطين في اربد فيما اوصل البنك الاردني الكويتي خدماته الى منطقتين جديدتين هما رأس العين في العاصمة ومدينة الحسن الصناعية في اربد، وافتتح البنك العربي الاسلامي الدولي فرعه الجديد في منطقة ماركا في عمان.

وعلى صعيد التفرع الخارجي لم يشهد العام سوى افتتاح مكتب تمثيل لبنك الاسكان في ابو ظبي.

واذا ما تناولنا بالبحث توزيع فروع البنوك على محافظات المملكة لوجدنا ان محافظة العاصمة قد استأثرت بالنصيب الاكبر من هذه الفروع حيث بلغت حصتها منها ٢٧٣ فرعا و٨٧ مكتباً، تليها محافظة اربد التي ضمت ٤٧ فرعا و ٢٥ مكتباً، ثم محافظة الزرقاء ٤٠ فرعا و١٥ مكتباً، وبلغ عدد الفروع في محافظة البلقاء ٢٢ فرعا و ٧ مكاتب، وفي العقبة ١٦ فرعا و ٩ مكاتب، وفي الكرك ١٢ فرعا و ٤ مكاتب، واستحوذت محافظة مادبا على عشرة فروع ومكتب واحد وكل من محافظة جرش ومحافظة عجلون على ستة فروع بالاضافة الى مكتب واحد في عجلون وبلغ عدد فروع الطفيلة اربعة فروع اما في المفرق فقد اقتصر عدد الفروع فيها على فرعين اثنين ومكتب واحد فقط.

توزيع الفروع والمكاتب على محافظات المملكة

المحافظة	عدد الفروع	عدد المكاتب
العاصمة	٢٧٣	٨٧
اربد	٤٧	٢٥
الزرقاء	٤٠	١٥
البلقاء	٢٢	٧
العقبة	١٦	٩
الكرك	١٢	٤
مادبا	١٠	١
معان	٨	٣
جرش	٦	٠
عجلون	٦	١
الطفيلة	٤	٠
المفرق	٢	١
المجموع	٤٤٦	١٥٣

قائمة فروع ومكاتب البنوك كما هي في نهاية عام ٢٠٠٠

اسم البنك	عدد الفروع		عدد المكاتب	
	داخل المملكة	خارج المملكة	داخل المملكة	خارج المملكة
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	٩٣	٤	٣	٢
البنك الاسلامي الاردني	٥١		١١	
البنك الاهلي الاردني	٤٣	١٠	١١	
بنك الأردن	٣٩	٥	٢٦	
البنك العربي	٣٢	٧٩	٥٧	٢٢
البنك الاردني الكويتي	٢٨	١	١	
بنك القاهرة عمان	٢٥	١٩	٢١	
بنك الاردن والخليج	٢٢	٣	٦	
البنك العقاري المصري العربي	١٩			
بنك الشرق الأوسط للاستثمار	١٩		٢	
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	١٥		٣	
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	١١	١	٢	
ستاندرد تشارترد كرندليز	٨			
بنك الاستثمار العربي الاردني	٨	١	٦	
البنك العربي الاسلامي الدولي	٨			
البنك الاردني للاستثمار والتمويل	٧			
بنك فيلادلفيا للاستثمار	٦		٢	
بنك HSBC	٣	١	١	
مصرف الرافدين	٣			
بنك الانماء الصناعي	٣		١	
سيتي بنك	٢			
بنك الصادرات	١			
المجموع	٤٤٦	١٢٤	١٥٣	٢٤

اجهزة الصراف الآلي لدى البنوك عام ٢٠٠٠

البنك	العدد
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	١٢٦
البنك العربي	٩١
البنك الاسلامي الاردني	٤٥
البنك الاهلي الاردني	٣٠
البنك الاردني الكويتي	٢٣
بنك القاهرة عمان	١٥
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	١٤
بنك الاستثمار العربي الاردني	٨
بنك HSBC	٨
بنك ستاندرد تشارترد كرندليز	٦
بنك الاردن والخليج	٤
البنك العقاري المصري العربي	٤
بنك الشرق الأوسط للاستثمار	٢
البنك الاردني للاستثمار والتمويل	١
المجموع	٣٧٧

فروع البنوك عام ٢٠٠٠ موزعة على محافظات المملكة

اسم البنك	العاصمة	الزرقاء	مادبا	اربد	البلقاء	جرش	عجلون	الكرك	معان	الطفيلة	العقبة	المفرق	المجموع
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	٤٩	١١	١	١٢	٧	١	٢	٦	٢	١	١		٩٣
البنك الاسلامي الاردني	٢٦	٦	١	٧	٢	١	٢	٢	٢	١	١		٥١
البنك الاهلي الاردني	٣٠	١	١	٣	٢	١		١	١	١	١	١	٤٣
بنك الاردن	٢٢	٣	١	٥	١	١	٢	١	١		١	١	٣٩
البنك العربي	١٩	٢	١	٢	٢	١		١	٢	١	١		٣٢
البنك الاردني الكويتي	١٨	٥		٣	١						١		٢٨
بنك القاهرة عمان	١٦	٢		٣	٢	١					١		٢٥
بنك الاردن والخليج	١٣	٢	١	٢	٣						١		٢٢
بنك الشرق الاوسط للاستثمار	١٣	١	١	١	١			١			١		١٩
البنك العقاري المصري العربي	١٣	٢		٣							١		١٩
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن)	١٢	١	١								١		١٥
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	٧	١		٢							١		١١
بنك ستاندرد تشارترد كرنديز	٦			١							١		٨
بنك الاستثمار العربي الاردني	٥	١	١								١		٨
البنك العربي الاسلامي الدولي	٤	١	١	١	١								٨
البنك الاردني للاستثمار والتمويل	٥	١		١									٧
بنك فيلادلفيا للاستثمار	٦												٦
بنك HSBC	٣												٣
بنك الانماء الصناعي	١			١							١		٣
مصرف الرافدين	٢										١		٣
سيتي بنك	٢												٢
بنك الصادرات والتمويل	١												١
المجموع	٢٧٣	٤٠	١٠	٤٧	٢٢	٦	٦	١٢	٨	٤	١٦	٢	٤٤٦

مكاتب البنوك عام ٢٠٠٠ موزعة على محافظات المملكة

اسم البنك	العاصمة	الزرقاء	مادبا	اربد	البلقاء	جرش	عجلون	الكرك	معان	الطفيلة	العقبة	المفرق	المجموع
البنك العربي	٤٢	٦	١	٥	١		١		١				٥٧
بنك الاردن	٨	٢		١٠	١						٤	١	٢٦
بنك القاهرة عمان	١٠	١		٣	١			٢			٤		٢١
البنك الاهلي الاردني	٥	٢		٢	٢								١١
البنك الاسلامي الاردني	٧	٢						٢					١١
بنك الاردن والخليج	٦												٦
بنك الاستثمار العربي الاردني	٢	١		١					١		١		٦
بنك الاسكان للتجارة والتمويل				١	١				١				٣
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن)	٢			١									٣
بنك الشرق الاوسط للاستثمار	١				١								٢
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	١			١									٢
بنك فيلادلفيا للاستثمار	٢												٢
البنك الاردني الكويتي				١									١
بنك HSBC	١												١
بنك الانماء الصناعي		١											١
المجموع	٨٧	١٥	١	٢٥	٧	٠	١	٤	٣	٠	٩	١	١٥٣

سوق القروض المجمعة

شهدت السوق المصرفية الاردنية في عام ٢٠٠٠ نشاطا ملحوظاً في مجال منح القروض المصرفية المجمعة، فقد نظم الجهاز المصرفي الاردني في هذا العام تسعة قروض بلغ اجمالي قيمتها نحو ١٥٣.٥ مليون دينار مقابل اربعة قروض نظمت في العام السابق بقيمة اجمالية قدرها ٣٥.٦ مليون دينار. ومن بين القروض المجمعة المعقودة هذا العام منح ستة قروض بالدينار الاردني (قيمتها حوالي ٨٨.١ مليون دينار) فيما قدمت القروض الثلاثة الاخرى بالدولار الامريكي (بلغ مجموعها ٩٢ مليون دولار).

شارك في القروض المجمعة الممنوحة عام ٢٠٠٠ ستة عشر بنكا، امتاز البنك العربي من بينها في حجم مشاركته التي بلغت حوالي ٥٧.٩ مليون دينار (تشكل ٣٧.٧٪ من الاجمالي) وتوزعت على ستة قروض، وساهم سيتي بنك في قرضين اثنين بالدولار الأمريكي وبلغت حصته فيهما ما يعادل ١٦ مليون دينار وبلغت مساهمة بنك الاسكان في هذه القروض حوالي ١٥ مليون دينار توزعت على اربعة قروض، وشارك بنك المؤسسة العربية المصرفية في ستة قروض بقيمة اجمالية ٦.١ مليون دينار وساهم كل من بنك الاردن وبنك الاستثمار العربي الاردني وبنك الصادرات والتمويل في ثلاثة قروض وشارك كل من البنك الاردني الكويتي والبنك الاردني للاستثمار والتمويل والبنك الاهلي الاردني وبنك ستاندرد تشارترد كرندليز في قرضين اثنين، اما البنوك التي شاركت في قرض واحد فهي بنك القاهرة عمان، وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار وبنك الانماء الصناعي وبنك HSBC وبنك الشرق الأوسط للاستثمار.

ويتميز هذا النوع من الاقراض في كونه يوفر التمويل المتوسط وطويل الاجل للمؤسسات الأردنية والذي اصبحت تحصل عليه من السوق المحلي منذ عام ١٩٧٨ وهو العام الذي تم فيه تنظيم اول قرض مصرفي مجمع في هذا السوق بدلا من لجوئها الى الأسواق العالمية للحصول على التمويل بما ينطوي عليه من مخاطر تقلب اسعار العملات. وقد قام هذا السوق اساسا على تحويل عدد من القروض الخارجية الممنوحة بالدولار لبعض المؤسسات الأردنية الى قروض محلية بالدينار.

ومنذ عام ١٩٧٨ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ بلغ عدد القروض المجمعة التي نظمها الجهاز المصرفي الاردني نحو ٢٠٨ قروض بلغ اجمالي قيمتها نحو ٩٧٧ مليون دينار واستفادت منها غالبية القطاعات الاقتصادية، علما بان هناك ١٩ قرضا من بين هذه القروض منحت بالدولار الامريكي بقيمة اجمالية بلغت نحو ٣٥٧.٦ مليون دولار.

القروض المجمعة الممنوحة بالدينار والدولار عام ٢٠٠٠

اسم البنـك	عدد القروض المشارك بها	اجمالي المشاركة بالمليون دينار	النسبة الى الاجمالي ٪
البنك العربي	٦	٥٧.٨٦٠	٣٧.٧
سيتي بنك	٢	١٥.٩٧٥	١٠.٤
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	٤	١٥.٠٨٣	٩.٨
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	٦	٦.١٣٠	٤.٠
البنك الاردني الكويتي	٢	٥.٥٠٠	٣.٦
بنك الأردن	٣	٤.٦٤٧	٣.٠
البنك الاهلي الاردني	٢	٤.٥٠٠	٢.٩
بنك الاستثمار العربي الاردني	٣	٤.١٧٠	٢.٧
بنك ستاندرد تشارترد كرندليز	٢	٣.٩٤٥	٢.٦
البنك الاردني للاستثمار والتمويل	٢	٢.٥٦٥	١.٧
بنك الشرق الأوسط للاستثمار	١	٢.٥٠٠	١.٦
بنك الصادرات والتمويل	٣	٢.٥٠٠	١.٦
بنك القاهرة عمان	١	١.٥٠٠	١.٠
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	١	١.٥٠٠	١.٠
بنك HSBC	١	١.٠٠٠	٠.٧
بنك الانماء الصناعي	١	١.٠٠٠	٠.٧
جهات خارجية	١	٢٣.٠٧٥	١٥.٠
المجموع		١٥٣.٤٥٠	١٠٠.٠

القروض المجمعة الممنوحة بالدولار عام ٢٠٠٠

اسم البنـك	عدد القروض المشارك بها	حجم المشاركة بالمليون دولار	النسبة الى الاجمالي ٪
سيتي بنك	٢	٢٢٥٠٠	٢٤.٥
البنك العربي	٢	١٧٠٠٠	١٨.٥
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	٢	٥٧٥٠	٦.٣
بنك ستاندرد تشارترد كرندليز	١	٤٥٠٠	٤.٩
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	٢	٤٠٠٠	٤.٣
بنك الأردن	١	٢٢٥٠	٢.٤
بنك الاستثمار العربي الاردني	١	٢٠٠٠	٢.٢
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	١	١٥٠٠	١.٦
جهات خارجية	١	٣٢٥٠٠	٣٥.٣
المجموع		٩٢٠٠٠	١٠٠.٠

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

بلغت موجودات (= مطلوبات) البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٠ نحو ١٢٩١٣.٥ مليون دينار مقابل ١١٥٥١.٢ مليون دينار عام ١٩٩٩ أي انها ارتفعت بنسبة ١١.٨٪، وهذه النسبة تفوق نسبة النمو المتحققة في العام السابق والتي بلغت ١٠.٤٪.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة ٢٠٠٠

المبالغ بملايين الدنانير

	١٩٩٩	الأهمية النسبية ٪	٢٠٠٠	الأهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
الموجودات					
الموجودات الاجنبية	٢٩٠٧.٩	٢٥.٢	٣٧١١.٧	٢٨.٧	٢٧.٦
الموجودات المحلية	٨٦٤٣.٣	٧٤.٨	٩٢٠١.٨	٧١.٣	٦.٥
الديون على القطاع العام	٩٢٧.٠	٨.٠	١٠٥٠.٠	٨.١	١٣.٣
الديون على القطاع الخاص مقيم	٣٩٩٨.٦	٣٤.٦	٤٢٣٠.٧	٣٢.٨	٥.٨
الديون على المؤسسات المالية	٩٥.٦	٠.٨	٤٩.٢	٠.٤	-٤٨.٥
الاحتياطيات	١٩٥٥.٧	١٦.٩	٢١٣٢.٩	١٦.٥	٩.١
- النقد في الصندوق	٧٦.٣	٠.٧	٨٣.٤	٠.٦	٩.٣
- ارصدة لدى البنك المركزي بالدينار	١٨٧٩.٤	١٦.٢	٢٠٤٩.٥	١٥.٩	٩.١
ارصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الاجنبية)	٤٣٣.٤	٣.٨	٣٨٥.٢	٣.٠	-١١.١
موجودات اخرى	١٢٣٣.٠	١٠.٧	١٣٥٣.٨	١٠.٥	٩.٨
مجموع الموجودات = المطلوبات	**١١٥٥١.٢**	**١٠٠.٠**	**١٢٩١٣.٥**	**١٠٠.٠**	**١١.٨**
المطلوبات					
ودائع تحت الطلب	٨٢٤.٤	٧.١	٩٥١.٥	٧.٤	١٥.٤
ودائع التوفير ولأجل	٤٦٨٧.١	٤٠.٦	٥٢٢٠.٦	٤٠.٤	١١.٤
المطلوبات الاجنبية	٢٣٢٩.٢	٢٠.٢	٢٧٠٧.٧	٢١.٠	١٦.٣
ودائع الحكومة المركزية	٣٧٠.٤	٣.٢	٣١٦.٧	٢.٤	-١٤.٥
الاقتراض من البنك المركزي	٣٣٣.٦	٢.٩	٣٢٣.٤	٢.٥	-٣.١
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	١٣١٦.٦	١١.٤	١٣٧٧.٩	١٠.٧	٤.٧
المطلوبات الاخرى	١٦٨٩,٩	١٤.٦	٢٠١٥.٧	١٥.٦	١٩.٣

المصدر : البنك المركزي الاردني/ النشرة الاحصائية الشهرية/ اذار ٢٠٠٠

وإذا ما بحثنا في جانب الموجودات لوجدنا ان هذا العام قد شهد ارتفاعا ملموسا في احتياطيات البنوك المرخصة (بالدينار) والمتمثلة في الأرصدة السائلة التي تحتفظ بها هذه البنوك لدى البنك المركزي، اضافة الى النقد في الصندوق رغم انخفاض الوزن النسبي لها في الموجودات. حيث ارتفعت هذه الاحتياطيات من ١٩٥٥.٧ مليون دينار الى ٢١٣٢.٩ مليون أي بنسبة ٩.١٪، مشكلة بذلك ما نسبته ١٦.٥٪ من مجمل الموجودات، مقابل ١٦.٩٪ في العام السابق. وقد شهد العام انخفاضا في الارصدة المودعة بالعملات الاجنبية لدى البنك المركزي والتي هبطت بمعدل ١١.١٪ لتصل الى ما يعادل ٣٨٥.٢ الى ٣٢.٨٪ مليون دينار مقابل ٤٣٣.٤ مليون دينار.

وارتفعت الديون على القطاع الخاص (مقيم) من ٣٩٩٨.٦ مليون دينار الى ٤٢٣٠.٧ مليون دينار اي بنسبة ٥.٨٪، وعلى الرغم من الارتفاع المطلق في حجم هذه البند، الا ان نسبته من مجمل الموجودات انخفضت من ٣٤.٦٪ الى ٣٢.٨٪. وارتفعت كذلك الديون على القطاع العام من ٩٢٧ مليون دينار الى ١٠٥٠ مليونا، أي بمعدل ١٣.٣٪، وتميز هذا العام بارتفاع الموجودات الاجنبية وبنسبة محسوسة ناهزت ٢٧.٦٪ ليبلغ حجمها ما يعادل ٣٧١١.٧ مليون دينار مقابل ٢٩٠٧.٩ مليون دينار في عام ١٩٩٩.

موجودات البنوك المرخصة من العملات الاجنبية

المبالغ بالمليون دينار

	١٩٩٩	الأهمية النسبية ٪	٢٠٠٠	الأهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
النقد في الصندوق	٣٨.٤	١.٠	٣٢.٠	٠.٧	-١٦.٧
ارصدة لدى البنك المركزي	٤٣٣.٤	١١.٤	٣٨٥.٢	٨.٤	-١١.١
ارصدة لدى البنوك	٢٤١٢.٧	٦٣.٧	٣٠٩٥.١	٦٧.٦	٢٨.٣
محفظة الاوراق المالية	٢٢١.٥	٥.٨	٢٤١.٥	٥.٣	٩.٠
التسهيلات الائتمانية	٤٦٢.٣	١٢.٢	٤٩٥.٩	١٠.٨	٧.٣
اخرى	٢١٧.٤	٥.٧	٣٢٩.٨	٧.٢	٥١.٧
المجموع	٣٧٨٥.٧	١٠٠.٠	٤٥٧٩.٥	١٠٠.٠	٢١.٠

اما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار فقد بلغ رصيدها في عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٥٤٦.٥ مليون دينار مقابل ٤٤٦٦ مليون دينار في السنة السابقة أي انها ارتفعت بمعدل ١.٨٪ (بلغت النسبة المناظرة في عام ١٩٩٩ نحو ٤.٢٪). واذا ما بحثنا في تركيبة هذه التسهيلات لوجدنا ان الزيادة قد تركزت في بند القروض والسلف، الذي ارتفع رصيده من ٢٦٦٨.٥ مليون دينار الى ٢٧١١.٤ مليون دينار اي بنسبة ١.٦٪، ورغم الارتفاع في حجم هذا الصنف من التسهيلات الا ان نسبته من مجمل التسهيلات قد انخفضت من ٥٩.٨٪ الى ٥٩.٦٪.

وطرأ ارتفاع على التسهيلات الممنوحة على شكل كمبيالات واسناد مخصومة بنسبة ٣.٢٪ فوصل حجمها الى ٤١٥.٣ مليون دينار بالمقارنة مع ٤٠٢.٦ مليون دينار، وارتفعت اهميتها النسبية من ٩٪ الى ٩.٢٪، وسجل بند الجاري مدين ارتفاعا بنسبة ١.٨٪ ليصل الى ١٤١٩.٨ مليون دينار مقابل ١٣٩٤.٩ مليون دينار مشكلا ما يقارب ٣١.٢٪ من اجمالي التسهيلات وهي نفس النسبة المسجلة في عام ١٩٩٩

الاصناف الرئيسية للتسهيلات الائتمانية

المبالغ بالمليون دينار

	١٩٩٩	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠٠	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
جاري مدين	١٣٩٤.٩	٣١.٢	١٤١٩.٨	٣١.٢	١.٨
قروض وسلف	٢٦٦٨.٥	٥٩.٨	٢٧١١.٤	٥٩.٦	١.٦
كمبيالات واسناد مخصومة	٤٠٢.٦	٩.٠	٤١٥.٣	٩.٢	٣.٢
المجموع	٤٤٦٦.٠	١٠٠.٠	٤٥٤٦.٥	١٠٠.٠	١.٨

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للزيادة المتحققة في التسهيلات الائتمانية هذا العام البالغة ٨٠.٥ مليون دينار، فقد استحوذ قطاع الصناعة على ٢٠.١ مليون دينار منها، وبلغ نصيب قطاع السياحة والفنادق والمطاعم ١٤.٧ مليون دينار، الخدمات والمرافق العامة ٨ ملايين دينار، الزراعة ١٠.٧ مليون دينار، وبلغت الزيادة في التسهيلات المقدمة لغايات شراء الأسهم وللأغراض الأخرى ١٤١.٥ مليون دينار.

توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية

المبالغ بالمليون دينار

القطـــاع	١٩٩٩	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠٠	الاهمية النسبية ٪	الزيادة (النقص)	نسبة التغير ٪
الزراعة	١١٧.٣	٢.٦	١٢٨.٠	٢.٨	١٠.٧	٩.١
التعدين	١٠٢.٩	٢.٣	١٠٠.٧	٢.٢	-٢.٢	-٢.١
الصناعة	٦٦٣.٣	١٤.٩	٦٨٣.٤	١٥.٠	٢٠.١	٣.٠
التجارة العامة	١١٢٧.٠	٢٥.٢	١١١٢.٥	٢٤.٥	-١٤.٥	-١.٣
الانشاءات	٧٥٨.٧	١٧.٠	٧٤٤.٩	١٦.٤	-١٣.٨	-١.٨
خدمات النقل	١٩٧.٠	٤.٤	١٣٤.٢	٣.٠	-٦٢.٨	-٣١.٩
السياحة والفنادق والمطاعم	١٤٠.٥	٣.١	١٥٥.٢	٣.٤	١٤.٧	١٠.٥
خدمات ومرافق عامة	٢٣٢.٠	٥.٢	٢٤٠.٠	٥.٣	٨.٠	٣.٤
الخدمات المالية	١٧٤.٠	٣.٩	١٥٢.٨	٣.٤	-٢١.٢	-١٢.٢
شراء الاسهم واخرى	٩٥٣.٣	٢١.٣	١٠٩٤.٨	٢٤.١	١٤١.٥	١٤.٨
المجموع	٤٤٦٦.٠	١٠٠.٠	٤٥٤٦.٥	١٠٠.٠	٨٠.٥	١.٨

ومن ناحية اخرى شهد العام انخفاضا في رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار ١٤.٥ مليون دينار عما كان عليه في عام ١٩٩٩، وخدمات النقل ٦٢.٨ مليون دينار والخدمات المالية ٢١.٢ مليون دينار والانشاءات ١٣.٨ مليون دينار وهبط رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع التعدين بحوالي ٢.٢ مليون دينار..

وفي الجانب الآخر للميزانية وهو جانب المطلوبات شكلت الودائع بجميع اصنافها (باستثناء ودائع الحكومة المركزية) نحو ٤٧.٨٪ من اجمالي المطلوبات مقابل ٤٧.٧٪ في عام ١٩٩٩، وارتفعت حصيلتها هكذا من ٥٥١١.٥ مليون دينار الى ٦١٧٢.١ مليون دينار، اي بنسبة ١٠.٧٪ (بلغت النسبة المناظرة في العام الماضي ١١.٦٪)

وانخفضت ودائع الحكومة من ٣٧٠.٤ مليون دينار الى ٣١٦.٧ مليون دينار اي بنسبة ١٤.٥٪.

المطلوبات الأجنبية شكلت ما يعادل ٢١٪ من مجمل المطلوبات حيث ارتفعت من ما يعادل ٢٣٢٩.٢ مليون دينار الى ٢٧٠٧.٧ مليون دينار أي بنسبة ١٦.٣٪، وبذلك فقد بلغ صافي الموجودات الاجنبية لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٠ حوالي ١٠٠٤ ملايين دينار، وشهد العام انخفاضا في رصيد الاقتراض من البنك المركزي بنسبة ٣.١٪ فبلغ ٣٢٣.٤ مليون دينار بعد ان وصل في عام ١٩٩٩ الى ٣٣٣.٦ مليون دينار، ونمت رؤوس اموال البنوك المرخصة والاحتياطيات والمخصصات من ١٣١٦.٦ مليون دينار الى ١٣٧٧.٩ مليون أي بمعدل ٤.٧٪.

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الاجنبية

المبالغ بالمليون دينار

	١٩٩٩	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠٠	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
ودائع العملاء:	٢٨٢١.٠	٧٧.٥	٣٢٢٤.٣	٧٢.٨	١٤.٣
- الحكومة المركزية	١٣.٥	٠.٤	٢.٨	٠.١	-٧٩.٣
- المؤسسات العامة	٢١.٠	٠.٦	٦٤.٩	١.٥	٢٠٩.٠
- مؤسسات مالية غير مصرفية	٦.٤	٠.٢	٧.٢	٠.٢	١٢.٥
- قطاع خاص	٢٧٨٠.١	٧٦.٣	٣١٤٩.٤	٧١.١	١٣.٣
التامينات النقدية	١٧٣.٨	٤.٨	٣٠٤.٥	٦.٩	٧٥.٢
ودائع البنوك	٤٠٣.٩	١١.١	٥٣٨.١	١٢.٢	٣٣.٢
اخرى	٢٤٠.٢	٦.٦	٣٦١.٢	٨.٢	٥٠.٤
المجموع	٣٦٣٨.٩	١٠٠.٠	٤٤٢٨.١	١٠٠.٠	٢١.٧

وبالنسبة للتطور الهيكلي لاصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، توفير، لاجل) فقد تراجعت الاهمية النسبية للودائع الآجلة هذا العام فوصلت الى ٧٢.٢٪ من مجمل الودائع مقابل ٧٤٪ في العام ١٩٩٩، وقد جاء التراجع في اهمية هذا الصنف من الودائع لحساب الصنفين الآخرين وهما الودائع تحت الطلب وودائع التوفير، فارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب من ١٤.٨٪ الى ١٦٪، وارتفعت نسبة ودائع التوفير من ١١.٢٪ الى ١١.٨٪.

الودائع حسب اصنافها الرئيسية

المبالغ بالمليون دينار

	١٩٩٩	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠٠	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
تحت الطلب	١١٠٩.٨	١٤.٨	١٣١٣.٧	١٦.٠	١٨.٤
توفير	٨٤٣.٧	١١.٢	٩٧٠.٨	١١.٨	١٥.١
لاجل	٥٥٤٨.٩	٧٤.٠	٥٩٤٠	٧٢.٢	٧.٠
المجموع	٧٥٠٢.٤	١٠٠.٠	٨٢٢٤.٥	١٠٠.٠	٩.٦

الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية

شهد العام المنصرم ٢٠٠٠ نموا ملحوظا في الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية، فاقت مؤشراته مؤشرات النمو المسجلة في الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة في الأردن في العام ذاته، فقد بلغ مجموع موجودات هذه الفروع في نهاية العام حوالي ٢٢٩٦.٥ مليون دينار مقابل ١٩٥٨.١ مليون في العام السابق، أي أنها نمت بنسبة ١٧.٣٪ وهذه النسبة تفوق مثيلتها المتحققة في عام ١٩٩٩ والتي بلغت حوالي ١٥.١٪، وارتفعت التسهيلات الائتمانية بمعدل ٥١.٧٪ لتصل الى ٦٢١.٢ مليون دينار مقابل ٤٠٩.٥ مليون عام ١٩٩٩.

وفي مجال الودائع ناهز مجموع ودائع العملاء لديها في نهاية العام ١٧١٢.٨ مليون دينار بالمقارنة مع ١٤١٩.١ مليون مسجلة بذلك نموا نسبته ٢٠.٧٪.

وفيما يتعلق بحسابات رأس المال لهذه الفروع فقد ارتفع مجموع رووس أموالها واحتياطياتها ومخصصاتها من ٦٢.٣ مليون دينار الى ٧٥ مليون دينار أو بما نسبته ٢٠.٤٪.

الميزانية الموحدة لفروع البنوك الاردنية العاملة في الاراضي الفلسطينية

المبالغ بالمليون دينار

	١٩٩٩	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠٠	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
نقد في الصندوق	٥٧.١	٢.٩	٦٨.٧	٣.٠	٢٠.٣
ارصدة لدى الجهاز المصرفي	١٣٨٧.٨	٧٠.٩	١٤٧٤.٣	٦٤.٢	٦.٢
التسهيلات الائتمانية	٤٠٩.٥	٢٠.٩	٦٢١.٢	٢٧.٠	٥١.٧
محفظة الاوراق المالية	٣٢.٠	١.٦	٤٧.٢	٢.١	٤٧.٥
موجودات اخرى	٧١.٧	٣.٧	٨٥.١	٣.٧	١٨.٧
مجموع الموجودات = المطلوبات	١٩٥٨.١	١٠٠.٠	٢٢٩٦.٥	١٠٠.٠	١٧.٣
ودائع الجهاز المصرفي	٣١٧.٦	١٦.٢	٢٦٩.٤	١١.٧	-١٥.٢
ودائع العملاء	١٤١٩.١	٧٢.٥	١٧١٢.٨	٧٤.٦	٢٠.٧
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	٦٢.٣	٣.٢	٧٥.٠	٣.٣	٢٠.٤
مطلوبات اخرى	١٥٩.١	٨.١	٢٣٩.٣	١٠.٤	٥٠.٤

العاملون في الجهاز المصرفي*

عـــام ٢٠٠٠

شهد العام الماضي انخفاضا في عدد العاملين في الجهاز المصرفي الاردني وللعام الثالث على التوالي، فقد تراجع هذا العدد من ١٣١٩٥ موظفاً عام ١٩٩٩ الى ١٣٠٦٢ موظفا عام ٢٠٠٠ أي انه نقص ١٣٣ موظفا او ما نسبته ١٪، ومن الملف للنظر في هذا الصدد ان الانخفاض الحاصل في حجم القوى العاملة المصرفية قد نجم اساسا عن انخفاض عدد الذكور العاملين في هذا القطاع كما يشير الجدول رقم (١) حيث انخفض عددهم من ٩٤٠٩ موظفين الى ٩٢٨٠ موظفا، واكبه انخفاض في نسبة هذه الفئة من اجمالي عدد العاملين من ٧١.٣٪ الى ٧١٪، بالمقابل ارتفعت نسبة الاناث في هذا الجهاز من ٢٨.٧٪ الى ٢٩٪ رغم الانخفاض الطفيف في حجم هذه الفئة الذي لم يتعد اربع موظفات فقد فبلغ عددهن في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ نحو ٣٧٨٦ و ٣٧٨٢ موظفة على التوالي :

جدول رقم (١)
توزيع العاملين حسب الجنس

السنة	ذكور	٪	إناث	٪	المجموع	نسبة التغير ٪
١٩٩٦	٩٨١٧	٧٣.١	٣٦١٣	٢٦.٩	١٣٤٣٠	٠.١
١٩٩٧	٩٨٥٢	٧٣.٠	٣٦٤٤	٢٧.٠	١٣٤٩٦	٠.٥
١٩٩٨	٩٦٨٢	٧٢.٢	٣٧٢١	٢٧.٨	١٣٤٠٣	٠.٧-
١٩٩٩	٩٤٠٩	٧١.٣	٣٧٨٦	٢٨.٧	١٣١٩٥	١.٦-
٢٠٠٠	٩٢٨٠	٧١.٠	٣٧٨٢	٢٩.٠	١٣٠٦٢	١.٠-

الاستقالات والتعيينات :

عينت البنوك في عام ٢٠٠٠ (١٠٩٢) موظفا وموظفة مقابل ١٠٧٧ في العام السابق. فيما بلغ عدد الذين تركوا الخدمة لجميع الاسباب ١٢٢٥ موظفا وموظفة، ومن بين المعينين حديثاً شكل الذين لديهم خبرة مصرفية سابقة نحو ٣٦.١٪ فيما بلغت نسبة الذين لم يسبق لهم العمل في الحقل المصرفي ٦٣.٩٪.

واذا ما بحثنا في توزيع المعينين حسب الجنس لوجدنا ان نسبة الاناث اللواتي انضممن للعمل لدى البنوك بلغت هذا العام ٨.٤٪ من اجمالي عدد الموظفات، وهذه النسبة تساوي تقريبا النسبة المناظرة في فئة الذكور.

اما بالنسبة للاستقالات فقد ناهزت نسبة الاناث المستقيلات ٧.٧٪ من مجموع العاملات في الجهاز المصرفي فيما بلغت نسبة الاستقالات بين الذكور ١٠٪.

---

* تشمل هذه الاحصاءات العاملين في البنوك والمؤسسات المالية الاعضاء في الجمعية

جدول رقم (٢)
الاستقالات والتعيينات

السنة	الاستقالات	التعيينات	معدل دوران الموظفين ٪
١٩٩٦	١٠٨٥	١١٣٧	١٦.٥
١٩٩٧	١١٤٣	١١٢٧	١٦.٨
١٩٩٨	١٣١٧	١٢٢٤	١٩.٠
١٩٩٩	١٢٨٩	١٠٧٧	١٧.٩
٢٠٠٠	١٢٢٥	١٠٩٢	١٧.٧

وعليه فقد تميزت فئة الاناث بالاستقرار النسبي بالمقارنة مع فئة الذكور حيث بلغ معدل دوران الموظفات ١٦.١٪ بينما بلغ هذا المؤشر في فئة الذكور ١٨.٤٪ اما المعدل العام لدوران العاملين في هذا القطاع فقد بلغ ١٧.٧٪ بالمقارنة مع ١٧.٩٪ في عام ١٩٩٩.

المؤهلات العلمية للموظفين

استمر المستوى العلمي للموظفين في القطاع المصرفي في التحسن عام ٢٠٠٠ حيث وصلت نسبة العاملين من حملة الشهادات الجامعية (دكتوراه، ماجستير وبكالوريس) الى ٤٠.٨٪ من اجمالي عدد الموظفين بالمقارنة مع ٣٩.٦٪ في العام ١٩٩٩، بالمقابل استمر الانخفاض في نسبة العاملين من حملة التوجيهي فباتوا يشكلون في نهاية العام ١٥.٩٪ بعد ان وصلت نسبتهم في عام ١٩٩٩ الى ١٦.٧٪ وقد واكب ذلك انخفاض في نسبة العاملين من حملة الدبلوم المتوسط من ٢٩.٩٪ الى ٢٩.٥٪، اما المستخدمون الذين يقل تحصيلهم العلمي عن الثانوية العامة فقد استقرت نسبتهم عند مستواها في عام ١٩٩٩ حيث بلغت ١٣.٨٪.

جدول رقم (٣)
توزيع العاملين حسب الشهادات

السنة	دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس		دبلوم معهد		توجيهي		دون التوجيهي		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
١٩٩٦	١٨	٠.١	٣٣٥	٢.٥	٤٣٢٢	٣٢.٢	٤٠٤٢	٣٠.١	٢٥١١	١٨.٧	٢٢٠٢	١٦.٤	١٣٤٣٠
١٩٩٧	١٨	٠.١	٣٧٨	٢.٨	٤٤٦٦	٣٣.١	٤٠٨٨	٣٠.٣	٢٤٢٨	١٨.٠	٢١١٨	١٥.٧	١٣٤٩٦
١٩٩٨	١٧	٠.١	٤١١	٣.١	٤٥٨٥	٣٤.٢	٤٠٠٦	٢٩.٩	٢٢٩٠	١٧.١	٢٠٩٤	١٥.٦	١٣٤٠٣
١٩٩٩	١٧	٠.١	٤٤٧	٣.٤	٤٧٦٩	٣٦.١	٣٩٤٥	٢٩.٩	٢١٩٦	١٦.٧	١٨٢١	١٣.٨	١٣١٩٥
٢٠٠٠	٢٠	٠.٢	٤٨٨	٣.٧	٤٨١٥	٣٦.٩	٣٨٥٢	٢٩.٥	٢٠٨١	١٥.٩	١٨٠٦	١٣.٨	١٣٠٦٢

توزيع العاملين حسب العمر

يظهر الجدول رقم (٤) ان نسبة العاملين الذين تتراوح اعمارهم بين ٤٠ سنة و ٥٩ سنة قد ارتفعت هذا العام من ٢٨.٨٪ الى ٢٩.٦٪، بالمقابل انخفضت نسبة العاملين في الفئات العمرية الاخرى فشكل العاملون الذين تقل اعمارهم عن ٢٥٪ عاما ١٢.٩٪ من اجمالي عدد الموظفين، علما

بانهم كانوا يشكلون في العام السابق ١٣.٣٪، وتراجعت نسبة الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٥ سنة و ٣٩ سنة من ٥٧.٤٪ الى ٥٦.٩٪، اما الموظفون الذين تجاوزت اعمارهم ٦٠ عاما ولا يزالون على رأس عملهم فقد بلغ عددهم ٨٣ موظفا.

جدول رقم (٤)
توزيع العاملين حسب الأعمار

السنة	اقل من ٢٥ سنة		٢٥ - ٣٩ سنة		٤٠ - ٥٩ سنة		٦٠ سنة فاكثر		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
١٩٩٦	١٩٧٤	١٤.٧	٧٩٦٤	٥٩.٣	٣٤١١	٢٥.٤	٨١	٠.٦	١٣٤٣٠
١٩٩٧	١٧٥٤	١٣.٠	٧٨١٤	٥٧.٩	٣٨٤٦	٢٨.٥	٨٢	٠.٦	١٣٤٩٦
١٩٩٨	١٧٢٠	١٢.٩	٧٦٧٠	٥٧.٢	٣٩٤٧	٢٩.٤	٦٦	٠.٥	١٣٤٠٣
١٩٩٩	١٧٤٧	١٣.٣	٧٥٧٧	٥٧.٤	٣٨٠١	٢٨.٨	٧٠	٠.٥	١٣١٩٥
٢٠٠٠	١٦٧٣	١٢.٩	٧٤٣٦	٥٦.٩	٣٨٧٠	٢٩.٦	٨٣	٠.٦	١٣٠٦٢

الوضع الاجتماعي للموظفين

واذا ما بحثنا في الوضع الاجتماعي للعاملين في الجهاز المصرفي لوجدنا ان هذا العام لم يشهد اي تغير يذكر في توزيع العاملين حسب حالتهم الاجتماعية حيث استقرت نسبة الموظفين المتزوجين في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ عند مستوى ٦٩٪ واستقرت نسبة العاملين العازبين ايضا عند مستوى ٣١٪.

جدول رقم (٥)
توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي

السنة	عازبون		متزوجون		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	
١٩٩٦	٤٤٨١	٣٣.٤	٨٩٤٩	٦٦.٦	١٣٤٣٠
١٩٩٧	٤٣١٩	٣٢.٠	٩١٧٧	٦٨.٠	١٣٤٩٦
١٩٩٨	٤٢١٢	٣١.٤	٩١٩١	٦٨.٦	١٣٤٠٣
١٩٩٩	٤٠٨٧	٣١.٠	٩١٠٨	٦٩.٠	١٣١٩٥
٢٠٠٠	٤٠٥١	٣١.٠	٩٠١١	٦٩.٠	١٣٠٦٢

ثالثاً : البيانات الحسابية الختامية وتقرير مدققي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠

السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن المحترمين.
جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة
عمـان ـ المملكة الأردنية الهاشمية

لقد قمنا بتدقيق الميزانية العمومية لجمعية البنوك في الأردن ـ جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة ـ عمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠ وبياني الإيرادات والمصروفات والوفر المتحقق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة الجمعية، إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وإنجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري ويشمل التدقيق الفحص على أساس إختباري للأدلة المؤيدة للمبالغ والافصاحات في البيانات المالية، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الادارة وتقييماً للعرض الاجمالي للبيانات المالية، وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً للرأي الذي نبديه.

لم يتم أخذ مخصص للذمم المدينة المتعلقة برسوم العضوية غير المقبوضة من بعض أعضاء الجمعية والبالغ قيمتها ٧٣٧ ,١٤٧ ديناراً أردنياً لوجود خلاف حولها بين الجمعية وهؤلاء الاعضاء.

برأينا، وباستثناء ما هو مبين أعلاه وما قد ينتج عنه، فإن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من حيث جميع النواحي المادية الوضع المالي لجمعية البنوك في الاردن ـ جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة ـ عمان كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٠، ونتائج أعمالها والوفر المتحقق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، وإن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة متفقة معها، ونقترح على الهيئة العامة للجمعية المصادقة على البيانات المالية المرفقة، كما قدمت من مجلس الادارة.

مأمون «محمد نور» فروقة
مدقق مجاز رقم ٢٦٥ فئة (١) وممارس
من مأمون فروقة وشركاه
عمان في ٢٢ كانون ثاني ٢٠٠١

جمعية البنوك في الأردن
جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠

بيـــان أ

١٩٩٩	٢٠٠٠	الموجـــــودات
دينار أردني	دينار أردني	
		الموجودات المتداولة
٥٧١	٥٠٠	نقد في الصندوق
٣٨٠	٦٨,٠٣٧	نقد لدى البنوك
٢٤١,٠٧٢	٢٤٣,٦٧١	رسوم عضوية غير مسددة
١٢,٢٠٢	١٣,١٤١	تأمينات مستردة وأرصدة مدينة أخرى
١,٢٧٤	١,٢٠٩	مصاريف مدفوعة مقدماً
٢٥٥,٤٩٩	٣٢٦,٥٥٨	مجموع الموجودات المتداولة
		الموجودات الثابتة
٢,١١٦,٤٠٨	٢,١٢٢,٤٦٥	التكلفة
(١١٠,٥٦٦)	(١٧٠,٣٣٣)	الاستهلاك المتراكم
٢,٠٠٥,٨٤٢	١,٩٥٢,١٣٢	صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة - ايضاح ٣
٢,٢٦١,٣٤١	٢,٢٧٨,٦٩٠	مجموع الموجودات

١٩٩٩	٢٠٠٠	المطلوبات والوفر المتراكم
دينار أردني	دينار أردني	المطلوبات المتداولة
١١٨,٧٨٤	١١٨,٢٧٨	بنك دائن - إيضاح ٧
٤,٥٤٩	٤,٣٤٩	ذمم دائنة
١,٩٨٤	١,٣٥٥	مصاريف مستحقة
٩,٥٠٠	٩,٥٠٠	امانات حملة البر والإحسان
٧٧٩	٧٧٩	أمانات ضريبة الدخل
٠٠٠	٤,٤٩١	امانات اخرى
١٣٥,٥٩٦	١٣٨,٧٥٢	مجموع المطلوبات المتداولة
١٧,٦٥٥	١٩,١٤٠	مخصص تعويض ترك الخدمة
		الوفر المتراكم
١,٩٥٠,٩٧٢	٢,١٠٨,٠٩٠	الوفر المدور
١٥٧,١١٨	١٢,٧٠٨	وفر السنة - بيان ب
٢,١٠٨,٠٩٠	٢,١٢٠,٧٩٨	مجموع الوفر المتراكم
٢,٢٦١,٣٤١	٢,٢٧٨,٦٩٠	مجموع المطلوبات والوفر المتراكم

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

بيـــان ب

بيان الإيرادات والمصروفات والوفر المتحقق للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠

١٩٩٩	٢٠٠٠	
دينار أردني	دينار أردني	الإيـــــــــرادات
٣٠٨,٦٠٤	٢١٣,٢٧٢	رسوم اشتراك
...	١,٧٦٥	التبرعات
٥٨,٧١٩	٥٥,٣٣٤	مجلة البنوك في الأردن
٢٥	٦	إيرادات أخرى
٧,١٥٩	١٢٠	دليل البنوك
٢٣٧	١٠٥	المرشد
٦٠٠	١,٤٤٩	قاعة الاحتفالات
٣٧٥,٣٤٤	٢٧٢,٠٥١	**مجموع الايرادات**
(٢١٨,٢٢٦)	(٢٠٨,١٣٥)	المصاريف الإدارية والعمومية - إيضاح ٤
...	(٥١,٢٠٨)	ديون معدومة - إيضاح ٥
١٥٧,١١٨	١٢,٧٠٨	وفر السنة المتحقق - بيان أ

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

بيـــان ج

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠

١٩٩٩	٢٠٠٠	
دينار أردني	دينار أردني	التدفقات النقدية ـ الأنشطة التشغيلية
١٥٧.١١٨	١٢.٧٠٨	وفر السنة المتحقق
١.٤٠٨	١.٤٨٥	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
٥٨.٥١٧	٥٩.٧٦٧	الاستهلاك السنوي
٢١٧.٠٤٣	٧٣.٩٦٠	صافي الدخل قبل التغير في رأس المال العامل
		(الزيادة) النقص في الموجودات المتداولة
(٧٦.٨٨١)	(٢.٥٩٩)	ذمم مدينة
(٤.١٦٥)	(٩٣٩)	تأمينات مستردة وأرصدة مدينة أخرى
(٣٦٩)	٦٥	مصاريف مدفوعة مقدماً
(٨١.٤١٥)	(٣.٤٧٣)	المجموع
		الزيادة (النقص) في المطلوبات المتداولة
٣٥٠	(٢٠٠)	ذمم دائنة
(٩٣.٦٧٩)	٣.٨٦٢	أرصدة دائنة أخرى
(٩٣.٣٢٩)	٣.٦٦٢	المجموع
٤٢.٢٩٩	٧٤.١٤٩	صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية ـ الأنشطة الاستثمارية
(٤.٩٠٨)	(٦.٠٥٧)	شراء موجودات ثابتة
		التدفقات النقدية ـ الانشطة التمويلية
(٣٧.١٧٣)	(٥٠٦)	بنك دائن
٢١٨	٦٧.٥٨٦	الزيادة في النقد خلال السنة
٧٣٣	٩٥١	رصيد النقد في بداية السنة
٩٥١	٦٨.٥٣٧	رصيد النقد آخر السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية

١ ـ تسجيل الجمعية وغاياتها :

لقد تم تسجيل الجمعية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي إستناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٧١ ومعدله رقم (٩) لسنة ١٩٧١ بهدف رعاية مصالح الجمعية وأعضائها من البنوك والشركات المالية وتوثيق أسس التعاون بينهم وتبادل المعلومات والخبرات المصرفية وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها وتعزيز التعاون مع البنك المركزي في مجال تنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وتقديم الخدمات الاستشارية للأعضاء في مجال عملهم.

٢ ـ السياسات المحاسبية الهامة :

أ ـ يتم استهلاك الموجودات الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت حسب النسب السنوية التالية:ـ

الأراضي	لا تستهلك
المباني	٢٪
الأثاث	١٠٪
الأجهزة والمعدات	١٥٪
أجهزة الحاسوب	٢٠٪
الكتب	١٠٪

ب ـ تتبع الجمعية الأساس النقدي في إثبات إيرادات الاشتراك بمجلة البنوك في الأردن في حين تتبع أساس الاستحقاق في قيد المعاملات المالية الأخرى.

٣ . الموجودات الثابتة :

يتألف هذا البند مما يلي :

١٩٩٩	٢٠٠٠	
دينار أردني	دينار أردني	
٣٢٦,٤٧٧	٣٢٦,٤٧٧	أرض الجمعية
١,٥٥٧,٣٨٨	١,٥٥٧,٣٨٨	مبنى الجمعية
(٦٢,٢٤٨)	(٩٣,٣٩٥)	الاستهلاك المتراكم
١,٤٩٥,١٤٠	١,٤٦٣,٩٩٣	صافي القيمة الدفترية لمبنى الجمعية
٧٥,٦٢٤	٨٠,٩٤٤	الأجهزة والمعدات
(٢٠,٤٧٨)	(٣٣,٣٥٩)	الاستهلاك المتراكم
٥٥,١٤٦	٤٧,٥٨٥	صافي القيمة الدفترية للأجهزة والمعدات
١٥٦,٩١٩	١٥٧,١٥٩	الأثاث
(٢٧,٨٤٠)	(٤٣,٥٠٠)	الاستهلاك المتراكم
١٢٩,٠٧٩	١١٣,٦٠٩	صافي القيمة الدفترية للأثاث
...	٤٩٧	كتب
...	(٢٩)	الاستهلاك
...	٤٦٨	صافي القيمة الدفترية للكتب
٢,٠٠٥,٨٤٢	١,٩٥٢,١٣٢	صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة

٤ ـ المصاريف الادارية والعمومية :

يتألف هذا البند مما يلي :

١٩٩٩	٢٠٠٠	
دينار أردني	دينار أردني	
٤٩,٩٢٨	٥٣,١١٣	رواتب وأجور وعلاوات
٤,٧٩٤	٥,١٣٨	مساهمة الجمعية في الضمان الاجتماعي
٣,٥٩١	٣,٩٦٤	مساهمة الجمعية في صندوق الإدخار
...	٢٠٠	ندوات داخلية وتدريب وأبحاث
٣,٧٠٣	٣,٠٠٠	إستشارية
١٥٧	٣٩	تنقلات ومواصلات
٣,٨٣٠	٢,٧٤٤	معالجات طبية
٧,٣٦١	٧,٦٧٣	كهرباء، وماء ومحروقات
١٧,٥٢٢	٥,٤٢٩	ضيافة ومتفرقة
١,٤٤٨	٢,١٧٣	برق وبريد وهاتف
٧,٠٥٠	٧,٠٥٠	رسوم مسقفات
١٢,٩٧٢	١٣,٨٧٨	فوائد بنكية وعمولات
٧٠٢	٣٩١	لوازم مكتبية
٨,٠٣٢	٢,٤٢٨	قرطاسية ومطبوعات
١,٤٠٩	١,٤٨٥	تعويض ترك الخدمة
٢,٧٠٨	٢,٢٩٢	صيانة وتصليحات
٦٥٣	١,٠٩٦	السيارات
١,٥٥٨	١,٣٥٩	تأمين
١,٥٥٥	١,٤٩٣	حديقة الجمعية
٥٨,٥١٦	٥٩,٧٦٧	الإستهلاكات
٣٠,٠٥٩	٣٢,٧٤٥	مجلة البنوك في الأردن
٦٧٨	٦٧٨	أتعاب تدقيق
٢١٨,٢٢٦	٢٠٨,١٣٥	المجموع

٥ ـ الديون المعدومة :

قرر مجلس إدارة الجمعية بتاريخ ٣ شباط ٢٠٠٠ تحديد سقف أعلى لرسوم العضوية غير الثابت بمبلغ أربعين الف دينار، وسرى هذا القرار بأثر رجعي إعتباراً من ١ كانون الثاني ١٩٩٩ مما ترتب على ذلك إعفاء أحد الأعضاء من تسديد فرق الرسم الثابت البالغ ٢٠٨ . ٥١ دينار عن عام ١٩٩٩، وخفض الفرق من ذمته المالية، واعتبر ديناً معدوماً لتحققه في السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول ١٩٩٩.

٦ ـ عـــــام :

لا تتضمن حسابات الجمعية حسابات صندوق ادخار موظفي الجمعية، والبالغ مجموعها بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٠ مبلغ ٦ . ٩٥٧ ديناراً أردنياً.

٧ ـ أحداث لاحقة :

أ ـ بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٠١ قامت الجمعية بسداد القرض المستحق عليها للبنك العربي بمبلغ ٢٧٨ . ١١٨ ديناراً أردنياً.

ب ـ قام البنك العربي بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٠١ بتسديد جزء من الذمة المترتبة عليه، والمتمثلة برسوم العضوية بقيمة ٠٠٠ . ٨٥ ديناراً.